مختبر الإعلام
MEDIA LAB

مبادئ التعاطي الإعلامي مع قضايا الطفل

2025

في الحالات التي يقوم فيها الصحفيون والمصورون بالتقاط صورٍ للضحايا الأطفال والذين غالباً ما يكونوا واقعين تحت تأثير الصدمة، عليهم أن يسألوا أنفسهم سؤالاً أخلاقياً: ماذا لو كان أطفالهم مكان هؤلاء الأطفال، هل يقبلون بنشر صورهم وهم في مثل هـــذه الحالـة؟

المحتويـــات

مقدمة	2
الإطار العام	3
الالتزامات العامة ذات الصلة بحقوق الطفل	5
قانون الطفل الفلسطيني ومعايير الحماية	7
قواعد مدونات السلوك الأخلاقي	8
واقع الانتهاكات الإعلامية بحق الأطفال	10
تجارب من قلب النزاع حول تغطية القصص الحساسة	14
كيف نجري مقابلة مع طفل	17
أشكال انتهاكات حقوق الأطفال في الإعلام العربي	17
مسؤولية الإعلام كسلطة رابعة تجاه حماية حقوق الطفل	20
مراجع	22

مقدمـــــة

تعد قضايا الطفل واحدة من أبرز القضايا التي تستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام المختلفة وبخاصة في مناطق النزاع كالأراضي الفلسطينية على سبيل المثال، لما تشكله من موضع جذب واهتمام كل من المشاهد والقارئ والمستمع، لاسيما إذا ارتبطت بحقوق الإنسان.

لكن في الوقت نفسه شكل انغماس بعض وسائل الإعلام في تغطية قضايا من هذا النوع، دون الاستناد إلى الثقافة القانونية السليمة، وامتلاك كافة معايير الحياد والمهنية في التعامل معها، جعلها منها "الخصمُ والحكمُ" في آن واحد، تجاه الأطفال الضحايا.

نحن لا ننفي عن وسائل الإعلام مختلفة قدرتها على التأثير في صناعة رأي عام فاعل حول قضايا الطفل أو خلق التأثير الإيجابي في حياتهم أو مساعدتهم عبر التركيز على الانتهاكات الممارسة بحقهم لاسيما إذا كانوا يعيشون في مناطق نزاع كقطاع غزة على وجه الخصوص.

لكننا وبعد اجراء مسح للمعالجة الإعلامية الحاصلة على الساحة الفلسطينية وبخاصة لقضايا الأطفال الذين وقعوا ضحايا للنزاع في القطاع والذين يشكلون أكثر من 70% مناصفةً مع النساء من عدد الضحايا الذي تجاوز أكثر من 41 ألفاً خلال عام كامل، نجد أنها انطوت على الكثير من الانتهاكات بحق هؤلاء الأطفال.

وهنا تتجسد حقيقة مفهوم "الخصم والحكم"، فبدلاً من أن تكون وسائل الإعلام أداة فاعلة في التأثير في حياة الأطفال نحو صناعة مستقبلٍ أفضل، أو تشكيل أداة ضغط لوقف الانتهاكات الحاصلة ضدها، أو خلق رأي عام داعم ومشجع لاستصدار قوانين تجنب الأطفال بوصفهم مدنيون، ويلات الحروب. نجد أن بعضها ونتيجة لانتهاجه فلسفة تجافي مدونات السلوك الأخلاقي والضوابط القانونية في المعالجة بقصد أو بدون قصد، قد تسببت في إحداث انتهاك بحق الضحايا من الأطفال.

واقعٌ استوجب منا في مختبر الإعلام أن نقدم هذه المبادئ التوجيهية للتعاطي الإعلامي مع قضايا الطفل، بما يضمن للصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية عموماً تغطية إعلامية لقضايا الأطفال توازن بين الموضوعية والحساسية، بحيث تحترم حقوقهم وتقدم المعايير العامة للتعاطي مع هذه الحقوق، سواء في التواصل مع الطفل أو أثناء المقابلات الإعلامية معه، أو اعداد التقارير المتعلقة به، أو عملية التوثيق بالصور والفيديو لحالته.

الإطار العام

اتفاقية حقوق الطفل

تعترف اتفاقية حقوق الطفل بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام المختلفة، وتؤكد على ذلك في الفصل 17 منها الذي ينص على أن الدول الأطراف فيها "تعترف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام "وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتي المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية".

وتحقيقا لهذه الغاية ، تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بالقيام بعدد من التدابير ، وهي :

- تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل وفقاً لروح الفصل 29.
- تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.
- تشجيع وسائل الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل.
- تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه.

كما أشارت الاتفاقية في مواد أخرى إلى أهمية ومسؤولية الإعلام في تثقيف وتوعية الطفل بحقوقه وحمايتها، وفي ممارسته لحقه في الإعلام وتلقي المعلومات والمواد الإعلامية ونشرها، بالإضافة إلى مسؤوليته في نشر الاتفاقية والتعريف بها على أوسع نطاق ممكن، وفي رصد انتهاكات تلك الحقوق أيضاً، ولكنها حذرت كذلك من إمكانية أن ينتهك الإعلام ذاته حقوق الطفل، من خلال نشر المعلومات الضارة بمصلحته الفضلى أو ببقائه أو نمائه أو استغلاله في الإعلانات أو إنتاج مواد إعلامية ضارة به.

من هنا كان لابد من الإجابة على عدد من الأسئلة التي تطرح باستمرار ، وتتصل بمعايير التعاطي الإعلامي مع حقوق الطفل وقضاياه ، لاسيما في مناطق النزاع .

لابد بداية من التأكيد على أن اتفاقية حقوق الطفل تعد إطاراً قانونيا وأخلاقيا ومرجعيا ملزماً لأي تعاط إعلامي مع قضايا الطفل وحقوقه، وبالتالي من الواجب إدراج المبادئ والمعايير الحقوقية الواردة فيها وإدماجها ليس في الخطط والسياسات والتوجهات والبرامج والأنشطة والمواد الإعلامية فحسب، بل وفي مواثيق الشرف المهنية أيضا وفي التقييم والرصد والمحاسبة المهنية وبرامج التعديل القانوني والتعديل الذاتي. وتقع على عاتق الدول الموقعة على الاتفاقية المسؤولية الأولى في تكريس هذه الالتزامات والمسؤوليات وبخاصة في حماية الطفل من كل المعلومات والمواد الضارة به والانتهاكات التي قد يتعرض لها عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وفي هذا الإطار يندرج دور مختبر الإعلام الإنساني، المتمثل في تصويب بوصلة التغطية الإعلامية تجاه قضايا الفئات المجتمعية المهمشة بما فيها الأطفال، وتحسين جودة إنتاج المواد الإعلامية المرتبطة بهم والتي تراعي كافة الإجراءات القانونية والتدابير المهنية.

الالتزامات العامة ذات الصلة بحقوق الطفل؟

لا يمكن للطفل أن يتمتع بكرامته دون أن يتمتع بحقوقه وحرياته بما يتوافق مع المعايير الدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل، التي تحصر المسألة في اعتبار الطفل أداتها ومحورها وهدفها، باعتباره "صاحب حقوق" وكل أطراف مكونات المجتمع تتحمل المسؤولية تجاهه باعتبارها "أصحاب الواجب والمسؤولية"، أي أن الطفل "دائنٌ بالحقوق" والجميع "مَدينون بالمسؤولية" تجاه حقوقه، والدولة على رأس هؤلاء، ومن ضمنها "وسائل الإعلام" بغض النظر عن نوعها والالتزامات هي:

أولاً:
الالتزام بالاحترام، أي الامتناع عن عرقلة تمتع الأطفال بحقوقهم وحرياتهم

ثانياً:
الالتزام بالحماية، أي حماية الأطفال من أي اعتداء على حقوقهم وحرياتهم

ثالثاً:
الالتزام بالتطبيق، أي ضمان وكافلة تمتع الأطفال بحقوقهم وحرياتهم وفقا للمعايير والضمانات المنصوص عليها.

الاعتبارات الأخلاقية من وجهة نظر المنظمات الدولية:

(توبي فريكر- منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ اليونيسيف)

جميعنا يدرك أن الأطفال الذين يعيشون في ظل الصراعات هم الأكثر ضعفا في العالم، ويكشف تأثير الصراع على حياة الصغار عن الوجه الحقيقي لهول الحرب. بما تخلفه من ندوب جسدية وعقلية مباشرة ودائمة تؤثر عليهم. وتعد تغطية قصصهم وروايتها أمراً بالغ الأهمية، خاصة أن القصص التي تركز على الأطفال غالبا ما ينقصها السرد القصصي.

لذا من الأهمية بمكان سرد قصص الأطفال، لكن ذلك يتطلب أيضاً نهجاً محدوداً ومدروساً وحساساً وأخلاقياً.

تصاحب القصة المصورة للأطفال في مناطق النزاع مسؤوليات كبيرة لضمان عدم حدوث أي ضرر إضافي للطفل أو الأطفال الذين تم تصويرهم.

وبالتالي فإن مراعات الاعتبارات الأخلاقية أمر واجب في التغطية، ويستوجب أن يكون النهج الأساسي في العمل هو عدم إلحاق الضرر، أي عدم تعريض الأطفال لمزيد من المخاطر. إضافة إلى التأكد من أن آراء الأطفال تتوافق مع أعمارهم ونضجهم، وضرورة استشارة الأشخاص الأقرب إلى وضع الطفل والأقدر على تقييمه وخاصة فيما يتعلق بالتداعيات السياسية والاجتماعية والثقافية لأي صور أو تقارير.

الصور المتعلقة بالأطفال المصابين أو الذين يعانون من حزن واضح، غالبا ما تخضع لإرشادات من قبل وسائل الإعلام ذات الصلة، بحيث يجب التعامل معها بحذر شديد مع مراعاة أن الطفل لن يكون له في كثير من الأحيان أي وكالة للموافقة على نشر أو التقاط مثل هذه الصور. صحيح أنه في بعض الحالات تعتبر قوة الصورة ونشرها أمر ضروري من أجل الصالح العام، لكن يجب الأخذ في الاعتبار مدى حساسيتها، وما هي الزاوية التي يمكنك استخدامها هل هناك طريقة لعرض الصورة ضمن مساحة كبيرة وعناصر مختلفة لإضفاء طابع إنساني على الموقف مع تجنب عدم إخبار المشكلة الحقيقية أو الاستغلال أو الإثارة.

الصورة القوية وحدها بدون السياق الصحيح يمكن استخدامها عن غير قصد لتصوير قضايا أخرى، لذا يجب استخدام أي صورة للطفل بشكل أخلاقي ضمن السياق التي تم التقاطها فيه، خاصة في عالم اليوم حيث تنتشر الصور والمعلومات بسرعة البرق عبر الانترنت ويمكن استخدامها في سياق الأخبار المفبركة.

- تجنب التعرض للصدمة مرة أخرى عند التحدث مع الأطفال وأفراد الأسرة المتأثرين بالنزاع: إن دفع الأطفال إلى سرد أهوالهم بتفاصيل معقدة يمكن أن تؤدي إلى تعرضهم للصدمة مرة أخرى، وفي الوقت نفسه فإن اجراء مقابلات مع أفراد الأسرة الذين يروون قصصا مروعة أمام الأطفال يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إعادة صدمة البالغين والأطفال الحاضرين أيضاً. في معظم الحالات. لا تكون هذه التفاصيل الثقيلة مطلوبة. فالصور والقصة المحيطة بها إذا تم روايتها جيداً يمكن أن تكون قوية بما فيه الكفاية.
- ينبغي دائماً تجنب استخدام الصور التي تظهر الأطفال إما عنيفين -مع الأسلحة- أو ببساطة كضحايا.
- لا ينبغي أبداً الكشف عن هويات الأطفال المرتبطين حاليا أو سابقاً بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، لان ذلك قد يعرضهم للخطر. وكثيرا ما يواجه الجنود الأطفال العائدون إلى أسرهم ومجتمعاتهم تحديات كبيرة في إعادة الاندماج في الحياة المدنية، وكثيرا ما يعانون من تجارب مؤلمة. الصورة اليوم عبر منصات الوسائط الرقمية والاجتماعية لا تزال حية ويمكن أن تؤثر على هؤلاء الأطفال ليس فقط على المدى المباشر، ولكن على المدى الطويل.
- تقع على عاتق الإعلام ليس فقط الإبلاغ عن انتهاك حقوق الأطفال، ولكن أيضا أن يبذل كل ما في وسعه لدعم حقوقهم في الخصوصية والكرامة والحماية.
- الأطفال لديهم أصوات وقوة في الموقف أيضاً، ولا ينبغي تصويرهم على أنهم عناصر سلبية. يعد تصوير الأطفال بكرامة من الاعتبارات المهمة عند التقاط الصور في حالات النزاع وغيرها من المواقف.

- عندما تكون في حالة شك حول ما إذا كان الطفل معرض للخطر. قم بالتحدث في التقرير عن الوضع العام للأطفال بدلاً من التركيز على حالة طفل فردية، بغض النظر عن مدى أهمية القصة الإخبارية.
- أشرح دائماً من أنت وما هو دورك وكيف سيتم استخدام صور الأطفال. تماما كما تفعل مع شخص بالغ.
- يجب أن تسأل نفسك هذا السؤال: هل أوافق أن يتم تصوير أطفالي، أو أنا عندما كنت طفلاً بهذه الطريقة؟

أمام تلك الالتزامات العامة ذات الصلة بحق الطفل والتي جاءت عليها اتفاقية حقوق الطفل وكذلك الاعتبارات الأخلاقية التي ترعاها اليونيسيف ، يلوح سؤال في الأفق : ما هي أهم المعايير التي اعتمدها قانون الطفل الفلسطيني لحماية الأطفال ؟

في واقع الأمر، ذكر قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 مجموعة من المواد لأجل الحفاظ على حماية الأطفال سنأتي على ذكرها، لكنه لم يتضمن أي معايير تحدد كيفية تعاطي الإعلام مع قضايا الطفل لأجل ضمان حمايته.

مادة (7)

1. للطفل في جميع الظروف أولوية التمتع بالحماية والرعاية والإغاثة.
2. تكفل الدولة أولوية الحفاظ على حياة الأطفال وجميع حقوقهم في حالات الطوارئ والكوارث والنزاعات المسلحة.
3. تتخذ الدولة التدابير المناسبة لملاحقة مساءلة كل من يرتكب بحق الأطفال جريمة من جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية.

مادة (12)

1. لكل طفل الحق في حرية الرأي والتعبير بما يتفق مع النظام العام والآداب العامة.
2. تؤخذ آراء الطفل بما تستحق من الاعتبار وفقا لسنه ودرجة نضجه.
3. تتاح للطفل الفرصة للإفصاح عن آرائه في الإجراءات القضائية أو في التدابير الاجتماعية أو التعليمية الخاصة بظروفه.

مادة (13)

مع مراعاة واجبات وحقوق والدي الطفل أو من يقوم على رعايته للطفل الحق في احترام حياته الخاصة ويمنع تعريضه لأي تدخل تعسفي أو إجراء غير قانوني في حياته أو أسرته أو منزله أو مراسلاته وكذلك يحظر المساس بشرفه أو سمعته.

مادة (13)

يحظر نشر أو عرض أو تداول أو حيازة أية مصنفات مطبوعة أو مرئية أو مسموعة تخاطب غرائز الطفل الدنيا أو تزين له السلوكيات المخالفة للنظام العام والآداب العامة أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف.

نستنتج مما سبق أن قانون الطفل الفلسطيني لم يأتِ صراحةً على كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع قضايا الطفل، إذ اكتف النص القانوني بحظر ما من شأنه التأثير في سلوك الطفل على المستوى الأخلاقي، دون التصريح أو التلميح إلى حقوق الطفل على وسائل الإعلام، بألا ترتكب أي من الانتهاكات ضده، سواء باقتحام خصوصيته، أو بدفعه للإفادة برأيه حول قضية حساسة، وتجاوز الحصول على إذن أو تصريح من أولياء أموره، أو تصويره في مظهر غير لائق، يحط مستقبلاً من كرامته، أو التسبب له بأزمة نفسية يصعب التشاف منها، وبخاصة للأطفال من ذوي الإعاقة.

ومع ذلك، علينا ألا نغفل أن مدونات السلوك الأخلاقي وبعض السياسات التحريرية الواضحة والشفافة، قد كفلت للأطفال الحقوق الآنفة وغيرها، لكن الحياد عنها قد يوقع الصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية بوجه عام في فخ المساءلة القانونية.

بعضٌ مما ورد في مدونات السلوك الأخلاقي من قواعد وضوابط واجبة الاتباع في مراعاة خصوصية الأشخاص بما فيهم الأطفال ، على سبيل المثال لا الحصر :

- لكل شخص الحق في أن يتم احترام حياته الشخصية والعائلية وعلينا عدم اقتحام حياة الأفراد الخاصة دون موافقتهم، مع وجوب الموازنة بين الموضوعية والحساسية خلال التغطية الإعلامية، لاسيما فيما يخص قضايا الأطفال والنساء.
- يمنع استخدام التصوير أو التسجيل دون الحصول على إذن مسبق من الأشخاص، ومراعاة الاستخدام في أضيق أطر وبما لا يتعارض مع مدونات السلوك الأخلاقي والمهني، والمبادئ القانونية.
- عدم جواز التقاط صور الأطفال دون سن ١٨ عاماً دون الحصول على موافقة ولي الأمر بما في ذلك الأطفال الأحداث، وإذا تعذر ذلك، يجب اعتماد بدائل (تضليل الملامح- صور من الخلف- التركيز على الأيدي.. إلخ)، بما لا يسمح بانتهاك خصوصية الأطفال.
- يحظر إعطاء الأطفال أي مدفوعات أو هدايا أو أشياء مادية تحفيزية أخرى، لغاية جلب أو المساعدة في توفير مواد يعتقد الصحفي/ة أنها تخدم صالحه، أو إخراط الأطفال في أي نشاط صحفي من أجل الحصول على معلومة قد تعرض حياته أو حياة أطفال آخرين للخطر.
- عند نشر مادة عن الحياة الخاصة لأي طفل، يجب أن يكون هناك مبرر للنشر خلاف شهرة أو سمعة والديه أو أوصيائه.
- الحفاظ على الخصوصية الشخصية والأسرية للأشخاص بما فيهم الأطفال وحقهم في الحفاظ على السمعة العائلية والتجارية.

- لا يجوز للصحفيين أو المصورين الحصول على أو السعي للحصول على أي معلومات أو صور عن طريق الترهيب أو المضايقة، باستثناء استخدام أسلوب الإلحاح في الحصول على إجابات من قبل الضحايا بما فيهم الأطفال.
- يتعين على المحررين التأكد من أن الذين يعملون معهم من صحفيين/ات يلتزمون بتلك الأحكام ويتعين عدم نشر المواد دون التثبت الكامل من كل الروايات والأدلة والبراهين، وضمان إعطاء المساحة الكافية لجميع الأطراف بتقديم وجهة نظرها بما في ذلك الأطفال.
- في مناطق النزاع ينبغي أن يقدر الصحفي/ة الموقف، ويجب أن يتم التعامل مع النشر بحس مرهف لاسيما في التعامل مع الأطفال الضحايا وإرهم، وكذلك مع نشر الصور الحساسة أو المؤذية للمشاعر، ولكن لا يجب يتم تفسير ذلك بأنه تقييد للحق في الكتابة عن الإجراءات القضائية.
- لا يجوز إجراء تعديل في الاقتباس المباشر أو تغيير سياقه أو معناه فيما يخص المقابلات التي تجرى مع الضحايا بما فيهم الأطفال. ندرك أن هناك قيمة تحريرية في استخدام الاقتباسات ومع ذلك ينبغي الحرص على ضمان عدم تضليل القارئ، ووضع الاقتباسات بين علامات تنصيص (" ") يسبقها فعل قول، ومراعاة أن تكون الاقتباسات المنقولة لا تشكل تهديدا أو خطراً على حياة الطفل أو انتهاكاً لكرامته وإنسانيته، ولا تضر بأسرته.
- يجب عدم نشر بيانات الأطفال المتعلقة بالعرق أو اللون أو الديانة أو التوجه (الميول) الجنسي أو الأمراض البدنية أو العقلية أو العجز (العاهات) ما لم تكن ذات صلة مباشرة بالموضوع، حتى لا تصبح الغاية منها إزكاء العنف أو التمييز أو الكراهية.

واقع الانتهاكات الإعلامية بحق الأطفال:

رغم ما تضمنته مدونات السلوك الأخلاقي من ضوابط ومعايير ومن اعتبارات أخلاقية وضعتها المنظمات الدولية، إلا أننا نجد أن هناك العديد من الانتهاكات التي وقعت خلال تغطية قضايا الصراع بحق الضحايا بما فيهم الأطفال، حيث بالإمكان أن نستدل على ذلك عبر إجراء بحث سريع عبر فئة الصور في محرك البحث جوجل مثلاً، عن أطفال "غزة" مثلاً بوصفها منطقة نزاع تشغل العالم الآن: كيف تبدو النتيجة؟

يتجسد انتهاك الخصوصية أو الخرق القانوني في توثيق الضحايا لحظة وقوع الكوارث أو الأحداث المفجعة، ففي الغالب يركض المصورون خلف الضحية بحثاً عن لقطة أكثر تأثيراً وهذا مفسرٌ أحياناً بأنه عائد للمنافسة بين الزملاء أيهما يلتقط صورةً أقوى للحدث. لكن في المقابل، ماذا عن غرف تحرير الصور، وفي أي درجٍ تتكدس رزمة محاذير السياسات التحريرية ومدونات السلوك الأخلاقي واللوائح القانونية التي تؤطر للعمل المهني؟ والتي تحدد ما هو المسموح أو المرفوض نشره.

وهذا بطبيعة الحال يعطي انعكاسا واضحاً لغياب السياسات الواضحة التي تؤطر لعمل غرف التحرير، وبخاصة أننا وجدنا العشرات من وسائل الإعلام قد بثت صوراً وفيديوهات تشكل اختراقاً لقواعد العمل المهني، ببث صور لجثث متحللة أو أطفال بلا رؤوس أو أطراف منثورة بين الركام، وغيرها من مشاهد قاسية لا يقوى المشاهدون على احتمال تأثيرها النفسي. ليس ذلك فحسب بل يمتد تأثيرها إلى حد إصابة أطفال آخرين بصدمات نفسية نتيجة التعرض لها وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

لا تكف أصابع المصورين عن التقاط مئات الصور وعشرات الفيديوهات لحدث واحد، لكن ذلك لا يعني مطلقاً أن تُصدر كل تلك الصور والمشاهد للجمهور، فهي لابد وأن تمر بغرف التحرير التي تراعي القيم القانونية والأخلاقية والصحة النفسية للمتلقين، لما لتلك الصور الحساسة أن تتسبب بانتكاسات على مستوى الصحة النفسية للكثير من الناس بما في ذلك ضحاياها.

صحيح أن شركات التواصل الاجتماعي باتت تتنبه للمحتوى الحساس وتنبه إلى ذلك قبل الدخول إليه، لكن ذلك لا يعد كافياً، لأنه لابد من مراعاة فضول الكثير من الأشخاص لاسيما النساء اللواتي تثيرهن فطرتهن لرؤية تأثير الحدث على الضحايا الأطفال، وهذا في واقع الأمر خلق أزمات نفسية متعددة لنساء كثر، وفق إفادة مختصين نفسيين يساعدون الأشخاص على التعافي من أثار الصدمة.

ناهيك عن أن هناك أشخاصاً تعرفوا على جثث أطفالهم المفقودين عبر الصور المنشورة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، هل يمكن تخيل حجم التأثير الواقع على المتلقي؟.

صحيح أن واقع النزاع ينطوي على الكثير من المشاهد القاسية التي لابد من نقل ظروفها وملابستها ومعاناة ضحاياها والمكلومين ، بوصف الإعلام صوتاً للناس .

لكن السؤال: كيف نكون أمناء على نقل المشهد بما لا يتجاوز حدود المهنية؟

أولاً: الالتزام بالقواعد النظرية

بالعودة إلى قواعد عملية الاتصال وفقاً لنظريات الإعلام التقليدية القديمة، فإن شكل الرسالة الإعلامية يأخذ سياقاً متسلسلاً يبدأ بالمرسل والرسالة والمستقبل، ومن ثم رجع الصدى أو الأثر المتحقق من هذه الرسالة.

ولضمان وصول الرسالة الإعلامية للجمهور بالشكل الأمثل، اشترط واضعوا النظريات أن يكون هناك ما يعرف بـ"حارس البوابة" وهو (المحرر أو هيئة التحرير أو إدارة غرف الأخبار)، أي الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقبلون بتمرير أو رفض الرسالة الموجهة للجمهور، وفقا للخط التحريري القائم على مجموعة المحددات الناظمة لعملية النشر. والمقصود هنا هو السياسة التحريرية ومدونات السلوك الأخلاقي والتي هي في جوهرها تستند إلى اللوائح والمواثيق القانونية.

وتلك المحددات بطبيعة الحال، يجب أن تكون الناظم لعمل هيئات وغرف التحرير في مختلف وسائل الإعلام، بما يعزز مهنية نقل الأحداث ويضمن عدم إيقاع أي شكل من أشكال الانتهاكات بحق الضحايا الأطفال.

وبالتالي، فإن السياسات التحريرية الواضحة والتي تتسم بأعلى معايير الدقة والشفافية والمهنية في النقل هي التي تحفظ للأطفال الضحايا حقوقهم، هذا في المقام الأول. أما في المقام الثاني: فإن وجود أشخاص أكفاء قائمون على هيئات وغرف التحرير سواء كانوا مستشاري تحرير أو مستشارين قانونيين، أو محررين ذو ثقافة قانونية واسعة يجنب وسائل الإعلام الوقوع في فخ الانتهاك بحق الأطفال، لأنهم يعون تماماً ما هي موجبات النشر التي تضمن عدم السقوط في فخ المساءلة القانونية.

أما في المقام الثالث، يشكل التزام الصحفيين والمصورين بقواعد العمل المهني ومدونات السلوك الأخلاقي والإحاطة الكاملة بالمحاذير القانونية للتغطية الإعلامية، صمام أمان لوسائل الإعلام بما يضمن عدم المساس بحقوق الضحايا من الأطفال.

وقبل كل ذلك علينا أن نكون متفقين، إن محور القصة أو نقطتها الرئيسية هو في الأساس الجواب على السؤال التالي: حول ماذا تدور هذه القصة بالفعل؟"، ويتقرح استاذ الكتابة في معهد بونتر تشيب سكانلان، طرح أسئلة إضافية لتحديد المحور، إلى جانب الأسئلة الستة المعروفة:

ما هو الخبر ؟

ما هي الصورة ؟

وما هي أهمية ذلك ؟

هذا يعني أن الصورة بحد ذاتها لا تقل أهمية عن فحوى وجوهر الخبر، فهي الدلالة الرمزية التي يمكن أن يستكفى بها عن قراءة التفاصيل. انطلاقاً من قاعدة أن الصورة تغني عن ألف كلمة. فضلا عن ضرورة أن يسأل الصحفي أو المصور نفسه السؤال الآنف: ما أهمية ذلك؟، ما أهمية أن أقدم طفل برأس مقطوعة مثلاً؟ ما أهمية أن ألتقط صوراً لجثة طفل داخل المشرحة، أو لطفلة رضيعة مشوهة بلا أطراف؟ إذا كان بالإمكان الاستعاضة عن كل هذه المشاهد المأساوية بمشاهد أخرى بديلة قادرة على إيصال الرسالة دون انحياز أو إخلال بالمضمون.

ثانياً: حقوق الضحايا

يطرح سؤال نفسه : ما هي حقوق الضحايا التي تستوجب الحفاظ عليها تجنباً للوقوع في فخ الانتهاكات ؟

1 دع الكرة في ملعب الضحية

في الحالات التي يقوم فيها الصحفيون والمصورون بالتقاط صورٍ للضحايا من الأطفال والذين غالباً ما يكونوا واقعين تحت تأثير الصدمة، عليهم أن يسألوا أنفسهم سؤالاً أخلاقياً: ماذا لو كان أطفالنا مكان هؤلاء الأطفال، هل نقبل بأن ينشر صورهم وهم في مثل هذه الحالة؟

وحتى لا يتسع الخرق على الراتق، ويبدو الجواب فضفاضاً، فإن حقيقة الهيئة التي يكون عليها الضحايا ودراسة البيئة العامة التي يعيشون فيها، هي التي تستوجب نوعية المشهد أو شكل الصورة الملتقطة، بمعنى إذا كانوا هؤلاء الضحايا منتمون لبيئة تفرض التزاما دينياً كالحجاب مثلاً، فهل يقبل من الناحية الأخلاقية التقاط صورٍ لفتيات دون سن الثامنة عشر وهن بدون حجاب على أسرة المشافي أو خلال عمليات الإسعاف؟

كما أن الضحايا الأطفال في الغالب يكونوا محاطون بمجموعة من الأهل والأقرباء، وبالتالي هذا يتطلب استئذان هؤلاء الأشخاص، إذا كان من المسموح التقاط صور لهم، خصوصاً أنهم يعيشون صدمةً وليس بإمكانهم التميز إن كان قرار القبول بالتصوير أو الحديث أو رفضه صائباً، لاسيما إذا كانوا قاصرين. كما أن الصورة يجب ألا تشكل خرقاً او انتهاكاً حتى لو سُمح للمصور القيام بمهمته، لأن التمويه واختيار الزوايا المتعددة التي تعكس الواقعة دون ان تشكل انتهكاً هي أسمى درجات المهنية والاحترافية في التغطية.

2 لا يجب ألا يألف المشاهد صور الدماء

يختلط الأمر أحيانا على بعض وسائل الإعلام في تقديم الصورة الأكثر تأثيراً، أو ربما في محاولة منها للتنويع بين الصور، فتقوم باختيار صورٍ تقشعر لها الأبدان، والمقصود هنا هو صور ومشاهد الدماء وهي تقطر من أجساد الضحايا الأطفال، وهذا بطبيعة الحال أمر يثير الأذى النفسي سواء للضحايا أنفسهم مستقبلاً أو للمشاهد أو المتصفح عموماً.

علينا إدراك حقيقة أن شبكة الانترنت في نهاية المطاف هي مستودع أرشيفي سواء للصور أو الفيديو، يمكن الرجوع إليه في أي وقت، وأن الضحية في الغالب كلما رأت صورها بعد التعافي منشورة على الانترنت حتى بعد مرور سنوات فهي لا تتعامل معها على قاعدة ألبوم ذكريات وإنما كشريط كوابيس، وهذا قد يتسبب لها بأذى نفسي بليغ وربما يطيل أمد التشاف.

وبالتالي، ينبغي أن يقدر الصحفي/ة الموقف، وأن يتم التعامل مع النشر بحس مرهف في مثل هذه الأوقات وبخاصة في التعامل مع المصابين والجرحى من الأطفال، وكذلك مع نشر الصور الحساسة أو المؤذية للمشاعر، ولكن لا يجب يتم تفسير ذل ك بأنه تقييد للحق في الكتابة عن الإجراءات القضائية.

3 حافظ على خصوصية وحساسية قضايا الأطفال

كثير ما يجري تصدير صور الأطفال في نقل مجريات النزاع، على اعتبار أنها تثير الانتباه وتستفز المشاعر، لكن في المقابل يشكل التقاط هذه الصور وقوعا في فخ المحاذير القانونية، وبخاصة إذا ما اعتبرنا أن غالبية القوانين في دول أخرى غير الأراضي الفلسطينية، تفرض مجموعة من الضوابط التي تضمن عدم انتهاك حقوق الأطفال. والتي منها الحصول على اشتراط موافقة أولياء الأمور أو أقرباء من الدرجة الأولى أو التوقيع الخطي على إفادة تسمح بنشر صورهم خصوصا إذا ما كانوا ضحايا.

وللاستعاضة عن ذلك، بإمكان المصورين أن يقوموا بالتقاط صور لا تظهر ملامح وجوه الأطفال أو تشويش الملامح أحياناً، أو اللجوء لالتقاط مشاهد ذات دلالات معينة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تصوير أيدي الأطفال وهم يحملون "قنينة الرضاعة" في أيديهم، التقاط الصور بتقنية Out focus للأطفال وهم مسجون على أسرة المشافي. أو الاكتفاء بالتقاط صورة للأسورة الملتفة حول معصم الطفل المصاب أو المقتول واسمه مكتوب عليها. كما أنه من الممكن التركيز على ظل الأطفال على الجدار، أو التركيز على ملابسهم الملطخة بالدماء، أو ألعابهم المشوهة نتيجة أعمال عنف.

تجارب من قلب مناطق النزاع حول تغطية القصص الحساسة

كمصورة أعمل على توثيق مناطق الحرب لمدة عشرين عاماً، أتنقل في توازن دقيق بين الحساسية والموضوعية. ومن الضروري تكريم حياة وتجارب الأشخاص وخاصة الأطفال الذين أصورهم مع الحفاظ على النزاهة الصحفية.

التصوير من مستوى أعينهم مهم لكرامتهم وإنسانيتهم ويسمح للمصور التواصل بصدق مع تجنب نظرة الكبار المتعالية.

في بعض الأحيان يعني ذلك أن نكون أقل وضوحاً ومباشرة من خلال تصوير الظلال أو الانعكاسات أو الأشياء التي تخص الأطفال (مثل ألعابهم أو منازلهم) لنقل واقعهم دون تعريضهم لمزيد من الأذى. إنه توازن دقيق بين رواية القصص الصادقة والحفاظ على كرامتهم. وتضخيم أصواتهم دون استغلال. عمل المصور يعني احترام ثقتهم ومسؤولية تكريمهم.

ميسون أبو خضير

مصورة صحفية إسبانية فلسطينية مستقلة حائزة على جوائز عالمية .

تجارب من قلب مناطق النزاع حول تغطية القصص الحساسة

عندما يجد المصور نفسه مضطراً لالتقاط صور ومقاطع فيديو لمثل هذه المجاز والمشاهد للتوثيق فمن المهم عدم المبالغة.
عند تغطية مثل هذه الاحداث يجب على المصورين الامتناع عن اللقطات القريبة والصور الشخصية. وبدلاً من ذلك يجب عليهم التركيز على التقاط صور وفيديوهات عامة.
الحساسيات كثيرة، وكل حرب تفرض قواعد جديدة في التغطية الإعلامية. وخاصة أن الحروب تختلف في الصدمات التي تتركها وراءها.
الصور التي تنتهك خصوصية الأطفال لا تنقل الواقع، وعوضا عن ذلك فإنها تؤجج الكراهية والعداء. مثل هذه الصور لا توقف الحروب، ويمكن الاعتماد على الصور المعبرة التي تترك أثراً مثل لقطة أم تحمل طفلها في مخيم شاتيلا.

جمال صعيدي
مدير قسم التصوير سابقاً في رويترز لأكثر من 30 عاماً

تجارب من قلب مناطق النزاع حول تغطية القصص الحساسة

تجنب التقاط صوراً ومقاطع فيديو لشخص مقتول مغطى بالدماء أو لشخص آخر يلفظ أنفاسه الأخيرة. يعد احترام خصوصية الميت أمرا بالغ الأهمية ويجب دعمه بأقصى قدر من الحساسية والمهنية.

في حالة المجاز أحرص على التقاط الصور العامة التي تنقل الموقف دون التركيز المباشر على وجوه الأفراد وهذا يعد من الأساليب الموصى بها.

في بعض الحالات، عندما يكون هناك فرد متأثر بشدة بالحدث الذي يتم تصويره، يجب على المصور التراجع والامتناع عن الاقتراب لالتقاط مشاهد قريبة.

فحص موقع الحدث بعناية. هل الوقت والمكان مناسبين للدخول بالكاميرا والتقاط الصور والفيديو؟ هل هناك أي اعتبارات تتعلق بالخصوصية تتطلب الحذر؟. على سبيل المثال، الموقع المستهدف قد يشمل عدداً كبيرا من النساء والعنصر النسائي يتطلب حساسية كبيرة في مجتمعات كثيرة.

في حالات المجاز التي تحتاج إلى توثيق من خلال الصور والفيديو، يمكنكم التقاط صور رمزية مثل تصوير يد أو قدم شخص قتل نتيجة الاستهداف. أيضا التقاط صور ومقاطع فيديو لملابس ملطخة بالدماء أو ألعاب أو أحذية أطفال.

بالإضافة إلى التقاط صور وفيديوهات عامة للمكان الذي وقعت فيه المجزرة. أو قد تجد جدارا عليه بصمة يد ملطخة بالدماء ورموز أخرى تساعد على نقل الواقع القاسي دون المساس بكرامة وخصوصية الضحايا وعائلاتهم.

خليل العشاوي

مصور فتوغرافي حائز على جوائز ومؤسس FRONTLINE IN FOCUS

كيف نجري مقابلة مع طفل؟

ايرين كاسيلي - مستشار أول، مبادرة الصحافة في مرحلة الطفولة المبكرة. مركز دارت للصحافة والصدمات، جامعة كولومبيا.

أولاً:
عند التفكير في إجراء مقابلة مع طفل، أسأل نفسك ما إذا كانت المقابلة للغاية. هل يمكنك الحصول على المعلومات والاقتباسات من شخص بالغ؟. هل تحتوي وثائق المحكمة أو الأخصائيين الاجتماعيين على معلومات قد تغنيك عن إجراء مقابلة؟

ثانيًا:
يجب أن يكون اهتمامك الأساسي هو تجنب إلحاق الأذى، خاصة عند مناقشة الحوادث المؤلمة.

ثالثًا:
بمجرد التأكد من أن المقابلة ضرورية، وتحسم أمرك لإجراءها خطط حول كيفية إجراءاها وكل التفاصيل المتعلقة بها من حيث المكان والأسئلة.

رابعًا:
تأكد من أن الطفل مستعد ويرغب في الحديث. احصل على موافقة من البالغين المسؤولين عليه. اختر مساحة آمنة وخاصة ومريحة لخلق جو آمن غير مخيف. حضر الأسئلة على أساس عمر الطفل. أمنح الطفل أكبر قدر ممكن من المجال للتحدث. قم بمقاطعة المقابلة إذا غير رأيه في منتصف التصوير.

عطفاً على ما سبق يتبين ، أن الانتهاكات التي قد تحدث بحق الأطفال خلال التغطية الإعلامية ، ليست مقتصرة على مناطق النازع ، فهناك أشكالاً متعددة لانتهاكات حقوق الأطفال في الإعلام العربي حتى في الدول التي تشهد استقراراً أمنياً ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

- بث مشهد يتضمن شهادة أم تروي قصة اغتصاب طفلتها من طرف والدها، في أكثر من مناسبة منذ أن كان عمرها 3سنوات، دون إخفاء هوية الأم وطمس معالم وجهها ومعلومات الطفلة الشخصية، حيث تم كر اسمها واسم ابنتها ومعلومات من شأنها كشف هوية الطفلة والتعرف عليها، ما عرضها للوصم الاجتماعي، وهذا الأمر يعد انتهاكاً لحق الطفلة في حماية معطياتها الشخصية وخصوصياتها ومس من كرامتها ومصلحتها الفضلى.
- بث مشاهد صادمة لجروح عميقة ودماء تظهر على جسد شاب قام بالحاق الأذى بنفسه،

وآخر قام بالاعتداء على وجهه ويده وبعض مناطق من جسده بآلة حادة. وتصوير محاولات انتحار. وذلك دون وضع التحذيرات اللازمة وفقا لأحكام الملحق المتعلق بحماية الأطفال وحقوقهم، وبالتالي فإن بث تلك المشاهد من شأنه التأثير على الفئات الحساسة وخاصة الأطفال.

- بث مشهد لاستنطاق طفل موقوف في جريمة قتل دون احترام مبدأ قرينة البراءة ودون طمس معالم وجهه، بما يشكل انتهاكاً لمصلحة الطفل الفضلى ويعرضه للوصم الاجتماعي.
- إذاعة حديث عن واقعة اعتداء جنسي على طفلة من قبل مجموعة من الشباب بينهم أطفالٌ، تم خلاله ذكر مكان الواقعة واسم المدرسة التي تدرس فيها الطفلة، الأمر الذي من شأنه التعرف على الطفلة وهذا يعد انتهاكاً لحقها في حماية معطياتها الشخصية ومسا من مصلحتها الفضلى، ومن شأن ذلك تعريضها للوصم والمسّ من سمعتها.
- عرض مجموعة من الأطفال مكشوفي الوجه عند الحديث عن وضعيتهم الاجتماعية الصعبة والفقر الذي تعاني منه عائلاتهم، الأمر الذي يعد انتهاكًا لكرامتهم ومسا من كرامتهم وتعريضا لهم للوصم الاجتماعي.
- بث شهادة والدي طفل تعرض للاغتصاب والتشويه والحرب، دون طمس هويتهما بل تم ذكر اسمهما والإدلاء بمعلومات عن اسم الطفل وسنه ومدرسته والمنطقة، بل وعرض مشاهد تعبر عن تضامن زملائه في المدرسة وهم يحملون أوراقا بيضاء كتب عليها اسم الطفل ولقبه. ويعد ذلك انتهاكاً لحق الطفل في الحماية وخصوصيته ومعطياته الشخصية وكرامته ومصلحته الفضلى.
- بث تقرير حول وضعية العاملين بمجمع النفايات في إحدى الولايات وتم فيه عرض صور لطفل يرافق والدته في نبش القمامة دون طمس ملامح وجهه بشكل يسمح بالتعرف عليه وتكرار عرض هذا المقطع عدة مرات مرفقا بتعليق حول الأمراض التي يمكن أن تصيب الأطفال بسبب النفايات. وبذلك تم انتهاك كرامة الطفل، وكشف خصوصياته وانتهاك مصلحته الفضلى وتعريضه للوصم الاجتماعي والأذى النفسي.
- بث تقرير تضمن نقلاً لصورة طفل في وضعية هشة، دون طمس ملامح وجهه بشكل يسمح بالتعرف عليه وتكرر عرض هذا المقطع عدة مرّات، ويعد هذا انتهاكا لكرامة الطفل، وكشفا لخصوصياته وانتهاكا لمصلحته الفضلى مما يعرضه للوصم الاجتماعي والأذى النفسي.
- بث مشاهد صادمة تتعلق بجريمة إرهابية بشعة استهدفت طفلاً تونسياً في إحدى ولايات الجمهورية التونسية، ويعد هذا انتهاكا لحق الطفل في حفظ كرامته ويمثل صدمة للمشاهدين وخاصة الأطفال وعلى الأخص أهل وأسرة الطفل الضحية.
- تم في أحد البرامج تناول عدد من المواضيع وعرض مشاكل عائلية شائكة وعلاقات أسرية متصدعة دون وضع التحذيرات الملائمة للمضمون الذي سيتم بثه، ودون مراعاة درجة وعي

ومستوى نضج بعض الفئات الحساسة من المشاهد وخاصة الأطفال وهذا من شأنه التأثير عليهم بالنظر لما يلحقه بهم مثل هذا النوع من البرامج من الأذى النفسي وبما يمس من مصلحتهم الفضلى.

- عرض حالة اجتماعية لفتاة تعرضت للاعتداء الجنسي، وتقديمها على أنها بلغت من العمر ثمانية عشر عماً، وكانت قد تعرضت للاعتداء الجنسي من قبل ثلاثة من أقاربها منذ سن الرابعة عشر، وكانت في تاريخ اجراء المقابلة حاملة من أحدهم. ورغم أنه قد تعم إخفاء الوجه إلا أنه لم يتم طمس هويتها ومعطياتها الشخصية، حيث تم الكشف عن هوية أخيها ووالدها وذكر اسمهما، ويعد هذا مسا بمصلحة الفتاة وانتهاكا لكرامتها ولحماية معطياتها الشخصية وخصوصيتها وما ألحق بها الضرر نفسيا واجتماعيا وعرضها للخطر والإساءة والتمييز والوصم الاجتماعي والطرد من المنزل من قبل والدها.

بعد كل ما تقدم علينا أن نطرح سؤالاً هاماً : ما هي مسؤولية الإعلام كسلطة رابعة تجاه حماية الطفل ؟

تتعدد مسؤولية وسائل الإعلام كسلطة رابعة تجاه قضايا الطفل وحمايته، وتتجسد هذه المسؤولية في مفهوم المساءلة، إذا يُمكن هذا المفهوم تحويل المعالجة الإعلامية من مجرد معالجة تقليدية إلى عميقة، ويستوجب هذا الأمر القيام بمجموعة من الأمور:

أولاً

رصد انتهاكات حقوق الطفل وتوثيقها والتعريف بها، دون المساس بحقوق الطفل أو تعريضه للأذى حالياً أو مستقبلاً

ثانياً

متابعة مدى التزام الجهات ذات الصلة بإعمال التزاماتها تجاه حقوق الطفل، ومساءلتها حيال التقصير أو التقاعس عن أداء ذلك إن وجود.

ثالثاً

رصد مدى التزام وسائل الإعلام نفسها بالمبادئ المرجعية والأهداف الاستراتيجية ذات الصلة بحقوق الطفل، ومواجهة أوجه الانتهاك أو المساس بهذه الحقوق.

رابعاً

إشراك الأطفال في وسائل الإعلام، مشاركة فاعلة تعزيزا لوعيهم الإعلامي واستخدامهم السليم لهذه الوسائل والمساهمة في تعزيز وعي الأطفال وحمايتهم، وبتوعية الجمهور بالآثار السلبية التي قد تلقي بها وسائل الإعلام على الطفل.

خامساً

استطلاع آراء الأطفال واستخلاص وجهات نظرهم دورياً حول البرمجة الإعلامية، وإقامة جسور التواصل الفعال معهم وتعزيزها. وخلق مساحة آمنة للنقاش لأجل التعرف على أهتماتهم واحتياجاتهم التي يرغبون بالتعريف بها والتركيز عليها عبر وسائل الإعلام، ومنها على سبيل المثال تعريف الآخرين بظروفهم وواقعهم الإنساني ومخاطر الحياة تحت النار، وتحديات المستقبل، وغيرها، دون أن يشكل ذلك أي مساس بحقوقهم وكرامتهم.

علينا أن نعي دائما أن الإعلام قوة ناعمة فاعلة
في تحسين جودة حياة الأطفال وتخفيف
معاناة المتضررين منهم من الأزمات من أجل
دعم حماية حقوق الإنسان، لأن الرسالة
الإعلامية هي في أصلها ذات أبعاد سامية تدفع
لخدمة الناس، لا أن تنتهك حقوقهم أو تحط
من كرامتهم أو تؤثر سلباً على حياتهم.

مراجـــع

اتفاقية حقوق الطفل.

قانون الطفل الفلسطيني.

دليل التعاطي الإعلامي مع قضايا الطفل- الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري- تونس 2021.

دليل الأطفال أولاً: هديل عرجة.

القصة الخبرية: تشيب سكانلان- معهد بونتر.

السياسة التحريرية منصة آخر قصة- last story.

مختبر الإعلام

MEDIA LAB

2025